

اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

محمد حامد عبدالله

قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

استهدفت هذه الدراسة وعلى مدى (١٠٩) صفحة من القطع الصغير دراسة اقتصاديات الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية على ضوء أهميتها النسبية بالمقارنة مع الصناعات الأخرى في المملكة وتوزيعها المكاني على مدن وإمارات المملكة وحجم رأس المال والعمالة وتأثير السوق الخارجية على هذه الصناعات وتلوث البيئة الناتج عنها وما يتبعه من تكاليف اجتماعية. وقد حدّدت الدراسة بهذه الجوانب الاقتصادية لتوافر البيانات الخاصة من المصادر الرسمية، كما فرضت شمولية هذه الدراسة لهذه الجوانب ولسبع من الصناعات الغذائية اختيار طريقة التكرار (frequencies) والنسب المئوية والتحليل الاقتصادي لهذه الجوانب الغذائية ككل ولكل صناعة على حدة. وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

فمن حيث الأهمية النسبية للصناعات الغذائية بالمقارنة مع الصناعات الأخرى في المملكة فهي تأتي في المرتبة الرابعة من حيث حجم التمويل والعمالة وذلك بعد صناعة البناء والصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية. كما تأتي هذه الصناعات في المرتبة الثالثة من حيث عدد المصانع متفوقة على الصناعات الكيماوية والتي تتميز بكون حجم رأس المال المطلوب للمصنع المتوسط فيها مما يقلل عددها نسبياً.

وتتميز الصناعة في المملكة بما في ذلك الصناعات الغذائية بأنها كثيفة رأس المال وأن نسبة رأس المال للعمل فيها أكثر بكثير مما هي عليه في الدول النامية.

وقد اتضح من هذه الدراسة أيضًا أن الصناعات الغذائية في المملكة تتركز في المدن الكبرى كالرياض ومكة المكرمة وجدة والتي تمثل نسبة مصانع الأغذية فيها حوالي ٥٠٪ من جملة المصانع . وأن أكثر الصناعات ازدهاراً صناعتا الألبان ومنتجات طحن وتجهيز الدقيق . يأتي بعدها صناعة تعليب الفواكه والخضروات والبقول غير أن حوالي ٩٠٪ من إنتاجها ينحصر في العصير والذي يستورد شبه مُصنَّع أي في شكل سائل مركز ويخفف ويعلب في المملكة . يليها صناعة الزيوت النباتية والذي حقق مصنعها الوحيد نجاحًا يبشر بمستقبل جيد لهذه الصناعة . ومن المحتمل أن تزايد المصانع لإنتاج مثل هذه الزيوت بالرغم من أنها تعتمد كليةً على استيراد المواد الخام . أما صناعة اللحوم بما فيها الأسماك فما زالت في طور تقديم خدمات التقطيع والتجهيز وما إلى ذلك ولم تصل طور التصنيع إلا بالنذر اليسير . وكذلك صناعة السكر لم تتعد مرحلة تعبئة وتغيير شكله وذلك لأن المملكة لا تنتج النباتات التي يستخلص منها السكر كالقصب والشمندر مثلاً .

ومن أهم المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية في المملكة كما أبرزتها هذه الدراسة تتمثل في اعتمادها على السوق الخارجية في العمالة والتقنية والمواد الخام والتي يبدو أنها في طريقها إلى الحل أو على الأقل يمكن تخفيف حدتها بزراعة وإنتاج المواد الخام التي يمكن إنتاجها محلياً كالألبان والقمح . أما مشكلة العمالة فإنها تحتاج لمزيد من الحوافز لجذب العمالة المحلية ولدفع القطاع الخاص لاستخدام العمالة المحلية بقدر الإمكان حتى يمكن نقل وتأسيس التقنية المستخدمة في هذه الصناعات في المجتمع السعودي . أما بالنسبة لمشكلة التقنية نفسها فقد تظل الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات في المملكة معتمدة على استيرادها من الخارج شأنها في ذلك شأن كثير من الدول النامية .